

أنور الجماعاوي*

المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق

واجه المسار الانتقالي في تونس على اهتماد شهور مرحلةً تاريخيةً دقيقةً، كادت تعصف بجهد إقامة الدولة الديمقراطية الوليدة، وتقوض العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة؛ فتزايُد وتيرة العنف، وغلاء المعيشة، واحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبيات الجهوية والأيديولوجية والدينية، من حين إلى آخر، وعودة أعلام النظام القديم، وبروز ثذر الثورة المضادة، وتراجع ترتيب تونس السياسي، كل ذلك أخبر الملاحظ بأن الربيع العربي مهدّد في مهده الأول، وأورث في نفس المواطن إحساساً بالخوف وشوقاً إلى الطمأنينة والاستقرار. وقد زاد الوضع تعقيداً الواقع السياسي المأزوم القائم على منطق الاستقطاب والتنافي بين الترويكا الحاكمة والمعارضة. وتناقش هذه الورقة أوضاع أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس وتعقيبات الأزمة السياسية، كما تناقش احتمالات المرحلة المقبلة.

* أكاديمي وباحث تونسي.

حزبية ومستقلة، ضمّت ما يقارب ١٠ آلاف و٥٠٠ مرشح يمثلون ١٠٠ حزب سياسي، تنافسوا على ٢١٧ مقعداً في المجلس.

وساهمت الانتخابات في إنتاج خريطة سياسية جديدة تكونت من عدد من القوى البارزة التي تبانت برامجها ومواقفها من كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وانتقل المشهد الحزبي تدريجياً من التشتت والكثرة إلى الانتظام ضمن جهات سياسية وازنة؛ منها ما هو مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجهما صندوق الاقتراع في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، ومنها ما هو معارض لها. ويمكن أن نميز في هذا السياق بين أربع جهات سياسية هي: جبهة الترويكا الحكومية، والجبهة البرالية، والجبهة اليسارية / القومية، وجبهة الإنقاذ.

”
عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالة من التعدد والتتنوع، وتجلّى ذلك على نحوٍ خاصٍ أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١.“

الترويكا

تعني بالترويكا الائتلاف الحزبي الثلاثي الذي أدار تجربة الحكم بتونس بداية من ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، وتكون من حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية (فازت بـ ٨٩ مقعداً من مجموع ٢١٧ مقعداً في المجلس التأسيسي؛ أي بنسبة ٤١,٤٧ في المئة) وحزب المؤمن من أجل الجمهورية (حاصل على ٢٩ مقعداً بنسبة ٩,٦٨ في المئة)، وحزب التكتل من أجل العمل والحرّيات (حاصل على ٢٠ مقعداً من مجموع مقاعد المجلس).

وشكّل هذا التحالف الجامع بين إسلاميين وعلمانيين ما مجموعه ١٣٨ مقعداً في المجلس التأسيسي، وفاز بثقة ١٥٤ نائباً لإدارة المرحلة الانتقالية، مقابل اعتراض ٣٨ عضواً، وتحفظ ١١ آخرين من بين أعضاء المجلس الـ ٢١٧.

وعلى الرغم من أنّ هذا التحالف، ظل ممسكاً بزمام الحكم على مدى سنتين ونيف؛ وذلك بتشكيله حكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي (حركة النهضة)، وحكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض (حركة النهضة)، فإنّ حضوره الشعبي قد شهد تراجعاً

مدخل

على الرغم من أهمية مبادرة الحوار الوطني التي أعلنتها الاتحاد التونسي للشغل بمعية عدد من المنظمات النقابية والعمالية والحقوقية الفاعلة داخل المجتمع التونسي، ودورها الحيوي في حلحلة المشهد السياسي وإذابة الجليد بين الفرقاء السياسيين، فإنّ التحول من واقع الشرعية الانتخابية إلى واقع الشرعية التوافقية الموسعة يبدو أمراً صعباً، ومطلقاً عسيراً، كلّما رام الناس الوصول إليه فرّ منهم إلى الأقصى.

ما هي أبرز القوى السياسية الفاعلة في تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١؟

وما هي أسباب الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد على امتداد شهور؟

وما هي العارقيل التي تواجهه مشروع بناء توافقٍ صلبٍ بين الفرقاء السياسيين بعد الثورة؟

وما هي أولويات المرحلة المقبلة؟

هذه الأسئلة وغيرها ستكون مدار نظرنا في هذه الورقة. وعندنا أن تقلّب النّظر في المشهد السياسي التونسي مشغل راهني مهمٌ يتعلّق بتبيّن تشكّلات الفعل السياسي، ومثيلاته، وعوائقه، وإخفاقاته في مرحلة الانتقال الديمقراطي. فالوعي بجذور الأزمة السياسية وعوائق التحول نحو التوافق يندرج في إطار التحليل التّفكيكي والنّقد الآني لمنجزات دولة ما بعد الثورة. ولا نروم في هذه المقاربة إصدار أحكام نهائية أو قراءات معيارية، أو الانحياز إلى طرف من أطراف الأزمة السياسية من دون آخر، بل إنّ المراد هو فهم الموجود واستشراف المنشود.

ملامح المشهد السياسي بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١

القوى السياسية الفاعلة

عرف المشهد السياسي بتونس بعد الثورة حالةً من التعدد والتتنوع، وتجلّى ذلك على نحوٍ خاصٍ أثناء انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، تنافست خلالها ١٥٠٠ قائمة

وهو حزب ذو توجهات لبرالية رأسمالية، يضم إلية عدداً من رجال الأعمال، وحزب "نداء تونس" الذي تحصل على تأشيرة العمل القانوني في آذار / مارس ٢٠١٢، والذي يقوده رئيس الحكومة الانتقالية الثالثة الباجي قائد السبسي، ويستتبع عدداً مهماً من أنصار الحزب الدستوري على عهد الحبيب بورقيبة، وعدداً من أتباع التجمع الدستوري المنحل، الحزب الحاكم على عهد بن علي. وقد نجح هذا الحزب في استقطاب عدد من رجال الأعمال ووجوه النخبة المثقفة في تونس من المنادين بإحياء التجربة البورقيبية.

واستطاع هذا التحالف أن يشكل قوّة ضاغطةً على الترويكا، ونجح في تعبيء الناس للقيام بتظاهرات احتجاجية سلمية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس (مجلة الأحوال الشخصية، وحرّية المرأة، وحرّية الإعلام...)، كما كان في صدارة القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكا.

الجبهة اليسارية / القومية

يتكون هذا القطب السياسي المعارض من عدد من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية التي لا تحظى بتمثيلية واسعة داخل المجلس التأسيسي، ولا تحظى بعمق شعبي كبير، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والجمعيات الحقوقية والهيآكل التمثيلية العمالية. وتشكلت الجبهة القومية اليسارية ضمن ما يُعرف بالجبهة الشعبية، وهي تجمع يضم ١٤ حزباً من القوميين وأقصى اليسار، ومن أبرز تلك الأحزاب حركة الشعب ذات الخلفية القومية والمائل الناصري، وحزب العمال بزعامة حمة الهمامي الذي يُعد من بين الشخصيات المشهورة بمعارضتها للدولة القامعة على عهد بورقيبة وبن علي.

وقد تبنت الجبهة الشعبية توجهاً راديكاليّاً في معارضة الترويكا الحاكمة عموماً، وحركة النهضة خصوصاً، متّهمةً إياها بأنّها خانت الثورة، وأنّها بتحالفها مع رجال أعمال فاسدين واستقطابها للأجهزة الأمنية التابعة لنظام بن علي أعادت إنتاج النظام القديم. كما حملت الثلاثي الحاكم مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وخصوصاً ما تعلق بتفشي البطالة، وتدور المقدرة الشرائية للمواطن، وتنامي ظاهرة الإرهاب. ونجحت الجبهة الشعبية في استغلال فشل الحكومة في معالجة عديد الملفات لتُحرّك الشارع من حين إلى آخر، وتدفع نحو تنظيم عديد الاعتصامات والإضرابات التي شملت عدّة محافظات وعدّة قطاعات مهنية؛ وهو ما ساهم في زيادة الضغط على الثلاثي الحاكم من ناحية، وفي تصعيد درجة الاحتقان السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى.

ملحوظاً^(١) بسبب بطء وتيرة الإصلاحات، وعدم تحقيق الوعود الانتخابية في الشغل، والتنمية، وضمان الاستقرار الأمني. كما أنّ فشل الترويكا في استباق العمليات الإرهابية، والتصدّي لها جعل قطاعاً مهماً من المواطنين يعتقد أنها غير قادرة على إدارة البلاد، وتأمين الاستقرار، وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود.

يُضاف إلى ذلك أنّ الأحزاب الممثلة للترويكا عانت من حالات انشقاق داخليّ، ولا سيما بالنسبة إلى حزب المؤتمر والتكتل على نحو خاص، فقد اتّعرض عدد كثير من قواعدهما على قرار التحالّف مع حركة النهضة ذات المرجعيّة الإسلاميّة، وعدّ الاختلاف الأيديولوجي مانعاً من التحالف السياسي معها، لذلك اختار الانسحاب على مساندة الترويكا.

كما انسلخ نواب من التكتل والمؤتمر، وانضمّوا إلى أحزاب أخرى داخل المجلس التأسيسي أو خارجه، وعند نواب آخرون من حزب المؤتمر إلى تأسيس أحزاب جديدة؛ لاعتقادهم أنّ الترويكا لم تُفلح في تحقيق أهداف الثورة، ولم تتقدّم في تكريس العدالة الانتقالية، ولم تكن حازمةً في مكافحة الفساد ومحاسبة رموز النظام السّابق. وفي هذا الإطار أسس عبد الرّؤوف العيادي حزب حرّة وفاء، وأسس محمد عبو حزب التيار الديمقراطي، وكلاهما منشق عن حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

الجبهة للبرالية

اتّخذت عدة أحزاب علمانية لبرالية موقعاً معارضاً من حكومة الترويكا، مباشرةً إثر تولّيها مهماتها في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١، واعتبرت أنها غير معنية بالتحالف معها، أو بالمشاركة في حكومة وحدة وطنية. ومن أبرز تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي يُعد امتداداً للحزب الديمقراطي التقديمي بزعامة أحمد نجيب الشابي، وكان في صدارة الأحزاب المعارضة لنظام بن علي، ومنافساً رئيساً لحركة النهضة قبل انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١^(٢)، لكنّ خسارته في الاستحقاق الانتخابي أضعفت حضوره في المشهد السياسي. غير أنه تدارك ذلك بدخوله لاحقاً في تحالف سياسي موسّع معارض للترويكا الحاكمة تمثّل بـ"الاتحاد من أجل تونس" الذي ضمّ، إلى جانب الحزب الجمهوري، حزب آفاق تونس بزعامة ياسين إبراهيم،

^١ انظر تراجع شعبية الترويكا، أفريكان مانجر، ٢٠١٢/٩/٢٦، على الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=11593

^٢ انظر: جيك ليبينكوت، "خلال الفترة السابقة للانتخابات: تصاعد نفوذ حزب النهضة الإسلامي في تونس" وكالة إنتر بريس سيرفس، على الرابط:

<http://ipsinternational.org/arabic/print.asp?idnews=2284>

وَمْ تجد الجبهة الاستجابة المنتظرة من المؤسسة العسكرية التي حافظت على الحياد، والتزمت الوقوف على مسافة واحدة من مختلف الفرقاء السياسيين، رافضةً الدخول في معركَ الصراع على السلطة. وفي المقابل وجدت جبهة الإنقاذ في اتحاد الشغل نصيراً لها في جانب من مطالبها، إذ ساندت المركبة النقابية الحراك الاحتجاجي لأحزاب المعارضة ومكونات المجتمع المدني، وأيدت المطالبة برحيل الحكومة، غير أنها لم تقبل بنصف المسار الانتقالي جملةً وتفصيلاً؛ لذلك دعا اتحاد الشغل إلى استبقاء المجلس التأسيسي إلى حين إقام كتابة الدستور وتحديد مواعيد الانتخابات المقبلة.

وبذلك نتبين أنَّ المنشهد السياسي في تونس عقب انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ شهد عدَّة متغيرات لعلَّ أهمُّها:

- انتقال الأحزاب من التشتت والتنوع والتعدد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة هي: الترويكا من ناحية، وأحزاب المعارضة الليبرالية (الاتحاد من أجل تونس)، وأحزاب المعارضة اليسارية (الجبهة الشعبية) من ناحية أخرى.
- تراجع شعبية الترويكا بسبب ما اعتنِها من تقْنُكُ داخلي (بخاصة حزب المؤتمر وحزب التكتل) وبسبب ترددِها في الإصلاح ومكافحة الفساد وفشلها في مواجهة التهديدات الإرهابية.
- تجاوز الأحزاب السياسية مُعطِّي تباين خلفياتها المرجعية والأيديولوجية وتنوع برامجها لتندمج ضمن تحالفات سياسية موسعة تجمع على معارضـة الحكومة والمطالبة باستقالتها.
- صعود أحزاب جديدة في صدارتها حركة نداء تونس التي استقطبت عدَّاً منهاً من الدساترة الذين همّشـتمـهم الثورة، وصعود الجبهة الشعبية التي استغلـتـ واقع التدهور الاقتصادي والاجتماعي والانفلات الأمني لتزيد من أنصارـهاـ وتقـومـ بـحـشدـ الشـارـعـ ضدـ التـروـيـكاـ.
- انتقال الأحزاب التونسية المعارضة من قَوَّة اقتراح داخل المجلس التأسيسي وخارجـهـ إلى قَوَّة احتجاج وطاقة تغيير.
- محافظة المؤسسة العسكرية على الحياد؛ ما ساهم في استبعاد فكرة الانقلاب على الشرعية القائمة، وسمح بانتقال سلسٍ للسلطة.
- انحياز اتحاد الشغل إلى الحراك الاحتجاجي المدني والحزبي المعارض للتـروـيـكاـ، إلا أنه تبنَّى مبدأـالـحـوارـ في معالجة الملفـاتـ الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- انقسام المجتمع السياسي في تونس بعد انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ قسمـينـ: فريق مؤـيدـ للتـروـيـكاـ، وآخرـمعارضـ.

جبهة الإنقاذ الوطني

أُعلن عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني يوم ٢٦ تموز / يوليو ٢٠١٣، وذلك إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي محمد إبراهيمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣). وتأتَّتـ الجبهةـ منـ عددـ منـ الأحزابـ السياسيـةـ المـعارـضـةـ وـفيـ صـارـاتـهاـ حـرـكةـ نـداءـ تـونـسـ،ـ والـجـبـهـةـ الشـعـبـيـةـ،ـ وـعـدـدـ منـ الأـحزـابـ الـاشـتـراـكـيـةـ وـالـلـيـبـرـالـيـةـ،ـ وـالـتـحـقـقـ بهاـ الـاتـحـادـ منـ أـجـلـ تـونـسـ،ـ وـوضـمـتـ إـلـيـهاـ حـرـكةـ تـمـرـدـ السـيـاسـيـةـ وـسـتـ عـشـرـ منـظـمـةـ مـدنـيـةـ وـحـقـوقـيـةـ.

وعـبـرـ الجـبـهـةـ فـيـ بـيـانـهاـ تـأـسـيـسـيـ عنـ سـعـيـهـاـ لـتـحـقـيقـ عـدـةـ أـهـدـافـ منـ بـيـانـهاـ تـشـكـيلـ الـهـيـئـةـ الـوطـنـيـةـ لـلـإنـقـاذـ الـوطـنـيـ الـمـمـثـلـةـ لـلـأـحـزـابـ السـيـاسـيـةـ وـمـكـوـنـاتـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ الـتـيـ تـتوـلـيـ،ـ باـلـاستـعـانـةـ بـخـبرـاءـ القـانـونـ الـدـسـتـورـيـ،ـ اـسـتـكـمالـ صـوـغـ الدـسـتـورـ وـعـرـضـهـ عـلـىـ الـاسـفـتـاءـ الشـعـبـيـ،ـ وـتـشـكـيلـ حـكـوـمـةـ إـنـقـاذـ وـطـنـيـ مـحـدـودـةـ العـدـدـ لاـ تـترـشـحـ فـيـ الـإـنـتـخـابـاتـ الـمـقـبـلـةـ،ـ تـرـأسـهـ شـخـصـيـةـ وـطـبـيـةـ مـسـتـقـلـةـ تـكـوـنـ محلـ وـفـاقـ،ـ وـتـتـخـذـ ضـمـنـ بـرـنـامـجـهاـ جـمـلـةـ مـنـ إـلـيـرـاءـاتـ الـاسـتـعـجـالـيـةـ (ـالـاقـتصـادـيـةـ،ـ الـاجـتـمـاعـيـةـ،ـ وـالـسـيـاسـيـةـ،ـ وـالـأـمـنـيـةـ)،ـ وـتـعـدـ لـاـنـتـخـابـاتـ دـيمـقـرـاطـيـةـ نـزيـهـةـ وـشـفـافـةـ^(٣).

وـدـعـتـ جـبـهـةـ الإنـقـاذـ الـوطـنـيـ إـلـىـ تـنظـيمـ التـظـاهـرـاتـ وـالـاعـصـامـاتـ السـلـمـيـةـ فـيـ مـقـارـنـةـ السـلـطـةـ الـمـلـحـلـيـةـ وـالـجـهـوـيـةـ لـفـرـضـ حلـ المـلـجـلـسـ التـأـسـيـسـيـ وـجـمـيعـ السـلـطـ الـمـبـنـيـةـ عـنـهـ،ـ مـنـ ذـلـكـ الـحـكـوـمـةـ وـمـؤـسـسـةـ الرـئـاسـةـ^(٤).

وـاسـتـغـلـتـ جـبـهـةـ الإنـقـاذـ الـوطـنـيـ الـوـضـعـ الـمـحـلـيـ وـالـإـقـلـيمـيـ لـتـكـسـبـ مـزـيـداـ مـنـ الـأـنـصـارـ،ـ بـعـدـ أـنـ وـجـدـتـ فـيـ عـجـزـ الـحـكـوـمـةـ عـنـ مـواـجـهـةـ التـهـدـيـدـاتـ الـإـرـهـابـيـةـ حـجـةـ أـسـاسـيـةـ لـلـمـطـالـبـ بـإـزاـحةـ التـروـيـكاـ عـنـ الـحـكـمـ بـتـعـلـلـ أـنـهـ غـيرـ قـادـرـ عـلـىـ أـنـ تـكـفـلـ بـالـأـمـنـ لـلـمـوـاـطـنـيـنـ.ـ وـفـيـ السـيـاقـ نـفـسـهـ اـغـتـنـمـتـ جـبـهـةـ حـدـثـ إـطـاحـةـ إـلـاـطـحةـ إـلـاـطـحةـ إـلـاـطـحةـ ٣ـ تمـوزـ /ـ يـولـيوـ ٢ـ٠ـ١ـ٣ـ،ـ تـحـتـ وـطـأـةـ الـاحـتجـاجـ الشـعـبـيـ وـتـدـخـلـ الـعـسـكـرـ لـتـؤـلـبـ النـاسـ عـلـىـ حـرـكـةـ الـتـهـضـيـةـ وـالـاـتـلـافـ الـحـاـكـمـ مـعـهـ،ـ سـاعـيـةـ إـلـىـ اـسـتـهـالـةـ الـجـيـشـ وـرـجـالـ الـأـمـنـ بـدـعـوتـهـمـ إـلـىـ مـسانـدـةـ الـحـرـاكـ الـاـحـتجـاجـيـ وـالـتـدـخـلـ لـلـإـمسـاكـ بـزـمـامـ السـلـطـةـ.

وـقـدـ نـجـحـتـ جـبـهـةـ فيـ حـشـدـ الشـارـعـ طـوـالـ صـيفـ ٢ـ٠ـ١ـ٣ـ فـيـ إـطـارـ ماـ يـسـمـيـ "ـاعـتصـامـ الرـحـيلـ"ـ الـذـيـ ضـمـ آـلـافـ الـمـعـتـصـمـينـ الـمـؤـيـدـينـ لـلـنـوـابـ السـتـيـنـ الـذـيـنـ اـنـسـجـبـواـ مـنـ الـمـلـجـلـسـ التـأـسـيـسـيـ،ـ الـمـحـتـجـيـنـ عـلـىـ مـقـتـلـ مـحمدـ الـبـرـاهـيـميـ،ـ وـالـمـطـالـبـ الـحـكـوـمـةـ الـاـتـلـافـيـةـ باـسـتـقـالـةـ فـورـيـةـ.ـ وـقـدـ أـدـىـ ذـلـكـ إـلـىـ تـعـلـيقـ أـعـمـالـ الـمـلـجـلـسـ مـلـدـةـ شـهـرـيـنـ؛ـ مـاـ سـاـهـمـ فـيـ تـعـطـيلـ مـسـارـاتـ اـسـتـكـمالـ صـوـغـ الدـسـتـورـ وـالـتـهـيـئةـ لـلـإـنـتـخـابـاتـ.

^(٣) انظر: "الإعلان عن تأسيس جبهة الإنقاذ الوطني في تونس"، تورس، ٢٠١٣/٧/٢٦، على الرابط:

<http://www.turess.com/binaa/22204>

^(٤) المرجع نفسه.

لها؛ ما ساهم في تكرис الاستقطاب الثنائي والصراع الحاد على السلطة، وهو صراع أنتجته عدة عوامل تُبيّنها في القسم التالي من هذه الورقة.

”

لم تكن الأزمة السياسية المشهودة في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة إلى حال بناء الدولة.

“

في أسباب الأزمة السياسية

لم تكن الأزمة السياسية المشهودة في تونس نتاج مستجدات اللحظة الراهنة فحسب، بل وليدة تراكمات الزمن الانتقالي الصعب الذي يمكن أن تعيشه أي جماعة بشرية في انتقالها من حال الثورة^(٥) إلى حال بناء الدولة. فتأسيس الدولة العادلة بديلاً من الدولة القامعة، وإقامة النظام السياسي التعددي بديلاً من النظام الأحادي الدكتاتوري، وتمدين المجتمع بدل تبنيه، ودمقرطة الفكر بدلًا من توجيهه، مطالب تقضي المراس الطويل مع الفكر التوتيري والتعلمية الديمقراطية؛ ذلك أننا "أمام دولة مازالت تتصارع فيها قيم الثقافة الديمقراطية والأصولية الدينية [والانغلاق الحزبي]، وثقافتنا الخنوع والكرامة الإنسانية وثقافتنا الحريات وقمع الحريات، وغيرها"^(٦).

ومؤيز المشهد السياسي في تونس بعد الثورة بحركة متسرعة وبظهور تحديات متعددة تبادر الفاعلون السياسيون في التعامل معها. ولا ندعى في هذه الورقة أننا سنحيط بكل الأسباب التي أدت إلى إنتاج الأزمة السياسية في تونس مدة حكم الترويكا، ولكننا سننسى للوقوف عند أهم مدارات النزاع بين الفرقاء السياسيين التي ساهمت في تخذية مشهد الاستقطاب الثنائي بين السلطة والمعارضة. ومن بين أهم مسببات الأزمة السياسية ذكر:

تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية

كان يفترض أن ينهي المجلس التأسيسي مهمته الرئيسة المتمثلة بصوغ الدستور خلال سنة من تاريخ انتخاب أعضائه في ٢٣ شرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، ما تفق عليه ١١ حزبًا من بينهم حركة النهضة، والتكتل من أجل العمل والحرّيات، والحزب الجمهوري، وحزب المسار الاجتماعي الديمقراطي، وغير ذلك من الأحزاب التي وقعت وثيقة إعلان المسار الانتقالي يوم ١٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١١^(٧) التي تحدّد المرحلة الانتقالية بعام واحد لا يقبل التجديد.

لكن ذلك الميثاق لم يُطبّق، وذلك الوعد لم يتحقق؛ إذ جرى تجديد المرحلة الانتقالية، ولم يجر الانتهاء من صوغ الدستور إلى حد اللحظة. وهذا الأمر أثار حفيظة قطاع واسع من المعارضة التونسية (الجبهة الشعبية، والاتحاد من أجل تونس، وجبهة الإنقاذ، وحركة تمرّد...). وقد رأت هذه المعارضة في ذلك محاولةً من الترويكا للبقاء في الحكم والهيمنة على مفاصل الدولة. وعدّ حزب نداء تونس، والحزب الجمهوري، وحزب العمال، الشرعية الانتخابية منتهيةً بحلول ٢٣ شرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، وطالبت هذه الأحزاب، بناءً على ذلك، بحلّ المجلس التأسيسي، وتشكيل حكومة كفاءات تستمد سلطتها من الشرعية التوافقية.

وفي المقابل رفض أنصار الترويكا هذا التوجه، ورأوا أنه محاولة للانقضاض على الحكم، وتشبّثوا بالشرعية الانتخابية، عادين التقويض الشعبي للمجلس التأسيسي باقيًا ما لم يتم مهماته التأسيسية والدستورية. وأورث هذا الجدل المتعلق بمدة المرحلة الانتقالية وحدودها ومهمتها حالةً من الانقسام داخل المشهد السياسي، وعمق الأزمة بين الترويكا الحاكمة وعدد من أحزاب المعارضة.

النزاع في صلاحيات المجلس التأسيسي

مثل الجدل المتعلق بصلاحيات المجلس التأسيسي المنتخب ومجالات نفوذه وطبيعة مهماته مسألة خلافية حادةً بين الائتلاف الثلاثي الحاكم وأحزاب المعارضة الليبرالية واليسارية؛ فقد جرى تصديق القانون المنظم للسلطة العمومية في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١^(٨)، وقد نصّ على أنّ المجلس التأسيسي سيّد نفسه، ومنحه صلاحياتٍ واسعةً، انتقل بمقتضاهما من مجلس مهمته الأساسية صوغ الدستور وتأسيس مرحلة الانتقال الديمقراطي إلى مجلس برلماني من صلاحياته مراقبة

٧ انظر: "فحوى وثيقة إعلان المسار الانتقالي"، تونس، ٢٠١١/٩/١٥، على الرابط: <http://www.turess.com/tap/109067>

٨ انظر نص القانون المنظم للسلطة العمومية، بابنات، ٤، ٢٠١١/١٢/٤، على الرابط: <http://www.babnet.net/rtdetail-42029.asp>

٥ في يوميات ثورة تونس ودواعيها وأثارها، انظر: عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيورتها من خلال يومياتها (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

٦ انظر: عزمي بشارة، "الثورة ضدّ الشعب والشّارع ضدّ المضادة"، مجلة سياسات عربية، العدد ٤، أيلول / سبتمبر ٢٠١٣، ص. ٩.

ودعاء حُكم مختلط تتواءن فيه صلاحيات الرئاسة مع صلاحيات البرطان (المؤتمر من أجل الجمهورية).

وأَمَّا في مستوى حقوق المرأة، فقد احتدَّ الصراع المتعلق بالتسليم بمبدأ مساواة المرأة بالرجل مطلقاً؛ ذلك أنَّ البرطانين ذهبا إلى المطالبة بالتنصيب على المساواة التامة بين الجنسين في الحقوق والواجبات في الدستور. في حين ذهبت حركة النهضة إلى القول إنَّ العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل لا مساواة تامة؛ بالنظر إلى استحالة نقض أحكام الإرث في مجتمع مسلم.

كما أنَّ دعوة حركة وفاء والمؤتمر من أجل الجمهورية وعدد من أنصار حركة النهضة إلى طرح قانون تحصين الثورة^(١) على التصويت، وإدماجه في الصُّوغ النهائي للدستور قد مثل سبباً من أسباب التنازع بين القوى السياسية؛ إذ رفضت مكونات اتحاد تونس وغيرها من أحزاب المعارضة البرطانية هذا المقترن، ورأى أنه يستهدف إقصاء أتباع الحركة الدستورية والتضييق على الحرّيات بحجج حماية مكتسبات الثورة. وقد ساهم الجدل الحاد بشأن هذه المسائل الدستورية وغيرها في إطالة المدى الزمني للفترة الانتقالية، وفي تأخير بلورة صُوغ توافقٍ ملحوظ في الدستور.

روابط حماية الثورة

تشكلت الروابط الوطنية لحماية الثورة إبان ثورة ١٤ جانفي ٢٠١١. وتكوَّنت في البداية على نحوٍ عفويٍّ من مواطنين تطوعوا لحماية الأحياء والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة في فترة شهدت غياباً شبيه كُلّي لأجهزة الدولة الأمنية والإدارية والمؤسّساتية.

وقد جرت شرعنة هذه الروابط لاحقاً، وتحصلت على ترخيص العمل القانوني، وأصبحت لها تنسيقيات منتشرة في محافظات الجمهورية كلها، وأوكلت إلى نفسها عدة مهام من بينها مواجهة الثورة المضادة، والمحافظة على الشرعية الانتخابية التي أنتجتها منظومة ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، والعمل على تحقيق أهداف الثوار.

وهذه الروابط مدار تنازع بين الترويكا وعدد من أحزاب المعارضة؛ إذ رأت فيها الجبهة الشعبية وحركة نداء تونس والحزب الجمهوري خطراً على الديمقراطية، ودعت إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسي سيادي

١٠ المراد بتحصين الثورة: قانون العزل السياسي الذي ينص على استبعاد قيادات حزب التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، ورموز النظام السابق من الحياة السياسية ملحة زمنية لا تقل عن خمس سنوات؛ حتى لا تساهم في تعطيل المسار نحو الديمقراطية، أو تعيد إنتاج منظومة الدولة الدكتاتورية على عهد بن علي.

أداء الحكومة، وتحديد صلاحياتها، ومنحها الشرعية أو حجبها عنها، وأنَّ من صلاحياته أيضًا مراقبة مؤسسة الرئاسة ومتعلقاتها، وسن التشريعات؛ وبذلك جمع المجلس بين السلطة التأسيسية والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في ربوة واحدة.

ولقد اعترت الكتلة الديموقратية والكتلة اليسارية داخل المجلس وخارجها على هذا الأمر، ووجدتا فيه انتياً عن الدور الأساسي الموكول للمجلس المستمد بكتابة دستور توافقٍ يحظى بقبول معظم التونسيين في غضون سنة. وعدت أحزاب المعارضة استثمار المجلس بسلطة القرار، وجمعته بين صلاحيات شُيّر تكريساً لمنطق الدكتاتورية المجلسيّة القائمة على فرض هيمنة الأغلبية على الأقلية^(٢)، والحال أنَّ المرحلة الانتقالية تقتضي تغليب التوافق على منطق المغالبة.

وقد ساهم هذا التباين في تقويم أدوار المجلس التأسيسي وفي تشتيت المشهد السياسي، وتأجيل التوافق نتيجة إحساس أحزاب المعارضة بأنَّها مهمشة، وأنَّ المجلس بات خادماً لسياسة الترويكا ذات التصييب الأكبر من المقاعد. وأدى ذلك إلى مقاطعة أحزاب المعارضة أكثر من مرّة فعاليات المجلس التأسيسي؛ ما ساهم في تعطيل مسار الصُّوغ التوافقية للدستور، وتوتير الأجواء بين الفرقاء السياسيين.

التنازع في صوغ الدستور

استغرق الجدل المتعلق بفصول الدستور الجديد الذي كُلِّف أعضاء المجلس التأسيسي بصوغه كثيراً من الوقت والجهد. وتواصل الخلاف في مشاريع متعددة لمحامى المدونة الدستورية على امتداد عامين كاملين. وانصبَّ التزاع، أساساً، بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل تتعلق بهوية الدولة، ونظام الحكم، والحرّيات العامة والخاصة، وحقوق المرأة.

ففي مستوى هوية الدولة، افترق أعضاء اللجان بين مطالب بالتنصيب على الشريعة الإسلامية بوصفها المصدر الرئيس للدستور، وبين داعٍ إلى الاكتفاء بمنطق الفصل الأول من دستور ١٩٥٩ في هذا الشأن، والقائل إنَّ "تونس دولة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

أمّا في مستوى طبيعة نظام الحكم، فتبينوا بين دعاء نظام برلماني (النهضة)، ودعاه نظام رئاسي (حزب نداء تونس والحزب الجمهوري)،

٢ - انظر: أحمد نجيب الشاي، "التوافق ضروري... ومكمن الأزمة في القصبة لا في قرطاج"، صحيفة السفير، ٢٠١٣/١٢/٢٥، على الرابط: <http://www.assafir.com/article.aspx?EditionId=2656&ChannelId=64329&ArticleId=2541>

السياسي. فطالب كل من الباجي قائد السبسي^(١١) وحمة الهمامي^(١٢) بآلا يكتفي الاتحاد بدور الوسيط بين الفرقاء السياسيين، وأن يكون طرفاً فاعلاً في إدارة الحوار، وفرض أجندته سياسية معينة. بل بلغ الأمر بحمة الهمامي حد ترشيح حسين العباس رئيس المركبة النقابية لاتحاد الشغل ليرأس الحكومة المقبلة. وبناءً على ذلك فإن تلبيس النقابي بالسياسي ومحاولة بعض الأطراف تحزيب الاتحاد، ساهما، على نحو ما في تأزيم الوضع السياسي، على الرغم من تصريح المركبة النقابية بأنها غير معنية بالوصول إلى السلطة، وأنها تقف على مسافة واحدة من كل الفرقاء السياسيين.

تدحرج الوضع الاقتصادي والاجتماعي

على الرغم من الاتعاشه التي شهدتها قطاع السياحة في تونس إلى حدود نهاية حزيران / يونيو ٢٠١٣؛ ذلك أن مؤشراته سجلت ارتفاعاً بنسبة ٣,٤ في المائة، مقارنةً بسنة ٢٠١٢ - وهو قطاع يشغل ١٥ في المائة من اليد العاملة، ويؤمن ٧ في المائة من مجمل الناتج الداخلي^(١٣) - فإن ما شهدته البلاد من حوادث عُنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس في النصف الثاني من سنة ٢٠١٣؛ وذلك بحسب بيان صادر عن صندوق النقد الدولي بتاريخ ٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣^(١٤).

وفي السياق نفسه، شهد الاقتصاد التونسي عدّة مشاكل مردّها تراجع احتياطي البلاد من العملة الأجنبية^(١٥) وارتفاع قيمة الدين الخارجي ٢,٥ مليار يورو سنة ٢٠١٣)، وتفاقم عجز الميزان التجاري ٨,٨ في المائة^(١٦)؛ ما أثر سلبياً في الوضع الاجتماعي. وقد تجلّى ذلك

^{١١} انظر: الباجي قائد السبسي: "مطلوب أن يكون الرباعي طرفاً في الحوار لا وسيطاً"، التونسية، ٢٠١٣/١٢/٩، على الرابط:

http://www.attounissia.com.tn/details_article.php?t=41&a=107745

^{١٢} انظر: حمة الهمامي: "الاتحاد غدر بنا ونحن نعارض حكومة مهدي جمعة وربما سنواصل تعطيل المسار التأسيسي والانتخابي"، الشاهد، على الرابط:

<http://www.achahed.com/2013-12/article-69100.htm>

^{١٣} انظر: "وزير السياحة: السياحة في نسق تصاعدي... ١٢٠٠ مليون مداخيل هذه السنة... ٧ مليون سائح سيزورون تونس"، تونس، ٢٠١٣/٧/٢٨، على الرابط:

<http://www.turess.com/almasdar/17211>

^{١٤} International Monetary Fund, *Statement by the IMF Mission at the End of a Visit to Tunisia*, 2/12/2013, at:

<http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2013/pr13482.htm>

^{١٥} انظر: "الشاذلي العجيري يحدّ من تدّيّن مستوى احتياطي العملة الصعبة"، الرقمية، ٢٠١٣/٦/٢٧، على الرابط:

<http://goo.gl/nDK1ed>

^{١٦} *Statement by the IMF*, Ibid.

فوريّ بحلها، عادّةً أن حماية الثورة ومكتسباتها ليست من مسؤوليتها، بل من مسؤولية المؤسسات الأمنية، والحقيقة، القضائية في الدولة. وفي المقابل تمكّنت حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحركة وفاء، وأنصار الترويكا برفض حل هذه الروابط، عادّةً هذا الأمر من اختصاص القضاء.

الدور الملتبس لاتحاد الشغل

أسس اتحاد الشغل عام ١٩٤٤ على يد الزعيم فرات حشاد الذي اغتيل سنة ١٩٥٢. والاتحاد منظمة نقابية مهنية عريقة تولّت الدفاع عن حقوق العمال، وعملت على تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية، وقد كان الاتحاد في صدارة القوى المكافحة للاستعمار، وأدى دوراً كبيراً خلال الاستقلال في الدفاع عن الطبقة الشغيلة، وفي مواجهة تفرد الحبيب بورقيبة بالحكم (١٩٥٦ - ١٩٨٧)، وشكّل قوّة ضاغطةً ساهمت في تحريك الاحتتجاجات الشعبية في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات (أحداث ١٩٧٨ وأحداث ١٩٨٤)، فكان في صدارة القوى الداعية إلى التعديلية السياسية والنظام الديمقراطي.

غير أن دوره في المشهد السياسي آل إلى الانحسار على عهد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي (١٩٨٧ - ٢٠١١)، فجرى تدجينه وتوظيفه لتزيكية الخيارات السياسية والتنموية والاقتصادية للنظام القائم. وعلى الرغم من ذلك لم يفقد ثقله الشعبي، وحافظ على استقطابه لآلاف المنخرطين، واستعاد حضوره في المشهد السياسي إبان الثورة؛ فقد عدّة تحركات احتجاجية سلمية مطالبة الحكومات الانتقالية المتلاحقة بتسوية وضعيات الأجراء والفالحين والموظفين في المؤسسات العمومية والخاصة، وللمطالبة بتحسين المقدرة الشرائية للمواطن، ووضع حد لارتفاع الأسعار وكثرة الضرائب واستنزاف الطبقة الوسطى.

وقد تبانت مواقف الأحزاب السياسية من دور الاتحاد داخل المشهد الاجتماعي بعد الثورة، فذهب الترويكا إلى تحويله مسؤولية تزايد الإضرابات والاعتصامات المطلبية، على نحو ساهم في إثقال كاهل ميزانية الدولة وتعطيل حركة الاقتصاد وإطالة المرحلة الانتقالية. وعدّته الواجهة الخلفية الداعمة لعدد من الأحزاب السياسية اليسارية والبرالية التي لم تحظّ بتمثيلية عالية في المجلس التأسيسي؛ فوجدت فيه المنظمة النقابية القادرة على تحريك الشارع وتوظيفه للضغط على الحكومة والدفع نحو استقالتها.

بداً، في أكثر من مناسبة، سعي عدد من الأحزاب - وفي صدارتها نداء تونس والجبهة الشعبية - للدفع باتحاد الشغل إلى معركة الصراع

تنامي ظاهرة العنف السياسي

تنامت حوادث العنف السياسي في تونس فترة حكم الترويكا، فشهدت البلاد مقتل المنسق الجهوي لحركة نداء تونس في تطاوين لطفي نقض في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢، واستخدمت قوات الأمن "الرّش" لصد المحتجين على السلطة بمدينة سليانة في شهر تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢، كما جرى الاعتداء على المقرّ المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم ٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢؛ ما زاد في توسيع الوضع السياسي بالبلاد.

غير أن الاحتقان بلغ أوجه بين الحكومة والمعارضة إثر مقتل المعارض اليساري شكري بلعيد زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين (٦ شباط / فبراير ٢٠١٣)، وإثر مصرع محمد براهمي (٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٣) أحد نواب المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي، على يد إرهابيين منسوبين إلى التيار السلفي الجهادي (أنصار الشريعة)، وذلك بعد فشل حركة النهضة في سياسة مد اليد للسلفيين^(١٨)، وعجزها عن إقناع عدد منهم بالإقلال عن التمرد المسلح على الدولة، والانخراط في التسييج المجتمعي، والتنافس السياسي الإسلامي.

وقد مثل الاغتيال حدثاً صادماً لعموم التونسيين، وترتب عليه استياء واسع عندهم؛ وذلك لانتقال الصراع السياسي من حيز السجال إلى حيز قتل الخصم على خلفية هويته السياسية. وبادر بعض أعلام المعارض بعد سويعات معدودة من حدوث عملية الاغتيال الأولى والثانية إلى توجيه الاتهام إلى حركة النهضة، قبل أن يُدلي التحقيق بنتائجها النهائية في الجريمتين؛ فزاد ذلك الاتهام القبلي المضاعف الوضع السياسي توسيعاً، وأدى إلى زرع بذور الفتنة، وهدد بازلاق البلاد في مهوا الحرب الأهلية.

وقد تمكنت المجموعة الوطنية من تجاوز أزمة الاغتيال الأول باستقالة حكومة حمادي الجبالي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وزراء السيادة فيها من التكنوقراط (وزارة العدل، وزارة الخارجية، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع). أمّا بقية الوزراء فهم من المستقلين، أو من أتباع الترويكا.

^{١٨} في محاولات النهضة إدماج السلفيين في دورة التنافس السياسي المدني وفشلها في ذلك، انظر:

Kevin Casey "A Crumbling Salafi Strategy", 21/8/2013, at:

<http://carnegieendowment.org/sada/2013/08/21/crumbling-salafi-strategy/gj6q>

من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والزيادة في سعر المحروقات مررتين متتاليتين سنة ٢٠١٣ بنسبة ٧ في المئة؛ فزادت أوضاع الطبقة الوسطى تفاقماً، وأدى ذلك إلى اتساع دائرة الفقر لتشمل ٢٤,٧ في المئة من مجموع السكان. كما أن مناطق الظل؛ أي الجهات المهمشة التي لم تتأثر حظها من التنمية طوال دولة الاستقلال، لم يتجاوز عدد المشاريع المنجزة فيها خلال سنة ٢٠١٣ نسبة ١١ في المئة؛ ما زاد الأعمال الاحتجاجية تصاعداً، وأدى إلى اتساع التظاهرات المطلبية التي دعمتها المعارضة لتساهم في توسيع دائرة شعبيتها من ناحية، ولتوظف الغضب الشعبي في المناطق المحرومة للضغط على حكومة الترويكا من ناحية أخرى. وكل ذلك ضاعف حدة توتر المشهد الراهن: الاجتماعي والسياسي، وأثر سلبياً في الاقتصاد.

الخطاب الإعلامي التحريري

شهدت تونس عقب الثورة حالةً من الانفلات الإعلامي، فتعددت وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، واتسع مجال حرية التفكير والتعبير اتساعاً غير مسبوق. غير أن عدم وجود قانون منظم للقطاع الإعلامي ساهم فينشأة كتابات موجلة في التعصب مروجة لمنطق الإقصاء والتّخوين. وجاء في تقرير أعدته المجموعة العربية لرصد الإعلام وجمعياته تونسيتان، هما: المجلس الوطني للحرّيات بتونس وشبكة تحالف من أجل نساء تونس، أنّ الإعلام التونسي بات يضطلع بدور التحرير وتنمية مشاعر الحقد والكراهية بين مختلف أطياف الشعب التونسي. وورد في التقرير أيضاً أن القنوات التلفزيونية والإذاعية تحولت إلى أبواب حزبية تروج خطاباً مشتملاً على التّخوين، والتكفير، والقذف.

وأخبر التقرير بأن الصحف الناطقة باللغة العربية نشرت نحو ٩٠ في المئة من خطابات الكراهية في حين اكتفت ميلاتها الناطقة بالفرنسية بالنسبة المتبقية. واشتمل على نحو ١٣ في المئة من هذه الخطابات دعواتٍ ضمنيةً، أو صريحةً، إلى العنف. وأشار التقرير إلى أن أكثر من ٥٨ في المئة من المادة التي تضمنت خطابات الكراهية تعلقت على نحوٍ مباشر، أو غير مباشر، بمحوري الأحزاب والدين^(١٧). وبذلك ساهم الخطاب الإعلامي التحريري في تغذية أسباب الاحتقان الاجتماعي والعنف السياسي.

^{١٧} المجموعة العربية لرصد الإعلام، تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، كانون الثاني / يناير - آذار / مارس ٢٠١٣، على الرابط: <http://goo.gl/VHyK67>

على الشاكلة المصرية وذلك بتاريخ ٢٦ تموز / يوليو ٢٠١٣. وكان المراد من جانب المعارضة تهيئة الشارع للقبول بتحولٍ في هرم السلطة، يكون مصدره ضغط الاحتجاج الشعبي وتدخل المؤسسة العسكرية.

وفي المقابل تفاعلت الترويكا والحزب الجمهوري بطريقة مخالفة مع مستجدّات المشهد السياسي المصري، فاللتقت عند التنديد بما حصل، وعَدَ إطاحة حُكم الإِسلاميِّين عملاً انقلابياً بامتياز. وقد ذهبت حركة النهضة إلى أنَّ "الانقلاب كرس تقسيم المصريِّين وأبرز مطالب جزءٍ منهم على حساب جزء آخر دعم الرئيس المنتخب؛ ما أدى إلى التئييس من الديموقراطية".^(٢٢)

وعلى الرَّغم من سعي طيفٍ من أحزاب المعارضة لاستيراد التجربة المصرية بعد ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣ وإجرائها داخل المجتمع التونسي، فإنَّ تلك المساعي لم تؤتِ أكلها، بل زادت المشهد السياسي احتقاناً. ويمكن أن نفترض فشل المعارضة التونسية في استنساخ السيناريو المصري بعدة معطيات:

- أولها: اختلاف المسار الانتقالي بين البلدين، وتبالين موقع الإِسلاميِّين فيهما؛ فلئن استأثر الإِخوان المسلمين في مصر بالرئاسة ومقاييس الحكم، فإنَّ حركة النهضة في تونس بدت ميلًا إلى الحكم الائتلافي الجامع بين الإِسلاميِّين والعلمانيِّين. فرئيس الجمهورية من حزب المؤتمر، ورئيس المجلس التأسيسي من حزب التكتل، أمَّا رئيس الحكومة فمن النهضة. ونتيجةً لذلك لم يجد قول المعارضة إنَّ الحزب الحاكم مستأثر بالسلطة صدقيةً واسعةً لدى الرأي العام بسبب ميل حركة النهضة إلى البحث عن صيغ تألف ممكنة مع منافسيها، على الرَّغم من اختلاف الخلفيات الأيديولوجية بينها وبينهم.

- ثانيةها: عدم نجاح المعارضة في عزل الترويكا، وفك الارتباط بينها وبين مكونات المجتمع المدني؛ من قبيل النقابات العمالية والحقوقية والمحامين والقضاء. فقد ظلَّ الثلاثي الحاكم محافظاً على علاقات التشاور والتواصل مع المنظمات المدنيَّة، ولم يدخل في مواجهة معها. بل إنه كفل لها هامشًا كبيرًا من الاستقلالية حتى أنَّ الترويكا أعربت لتلك المنظمات عن استعدادها للتنازل عن السلطة في إطارٍ من الانتقال السلمي التوافقي للحكم؛

٢٢ انظر: راشد الغنوشي، "بعض الشباب يمكن أن يحلم بأن ينقل ما يقع في مصر لتونس ولكن هذا إضاعة للجهود"، الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٧/٤، على الرابط:

<http://www.awwasat.com/details.asp?section=4&article=734910&issue>
no=12637

وأما الاغتيال الثاني فما زالت انعكاساته مستمرةً، وما زالت آثاره تُلقي بظلالها على الوضع السياسي الراهن؛ فمنذ شهور من الصراع على الشارع، والتجييش والمصادَّ بين السلطة والمعارضة، لم يحسم أيٌّ فريق من الفريقين الأمر مصلحته.

تداعيات الوضع في مصر

كان لما شهدته مصر من حراك احتجاجي شعبيٍّ في ٣٠ حزيران / يونيو ٢٠١٣ أدى إلى إزاحة أول رئيس مصر منتخب عن السلطة، وأفضى إلى صعود العسكري إلى الحكم (٣ تموز / يوليو ٢٠١٣) الآخر اليَّن في المشهد السياسي التونسي الذي عرف حالةً من الانقسام الشديد إزاء متغيرات الوضع المصري. فذهب عدد من السياسيين إلى تأييد التحول المشهود في مصر، عادًا ما حصل تصحيحاً لمسار الثورة، وإيذانًا بنهاية الإسلاميين وفشلهم في إدارة المرحلة الانتقالية.

في هذا الإطار تنزَّل موقف حركة نداء تونس والجبهة الشعبية؛ إذ باركتا عُزُل الرئيس محمد مرسي، وعمدتاً إلى ترويج خطاب سياسي يهدف إلى حشد الشارع ونقويض المسار الانتقالي، وينقصَّد إطاحة الترويكا، وإقامة منظومة حُكم بديلة. فدعت حركة نداء تونس بزعامة الباجي قائد السبسي إلى حلّ الحكومة، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يشرف عليها تكنوقراط، وطالبت بوضع خريطة طريق للانتخابات، وتكوين لجنة فَيَّة لإصلاح مشروع الدستور والإعلان عن حلّ روابط الثورة، داعيةً إلى ضرورة الإصلاح الفوري للمسار الانتقالي^(٢٣).

وفي السياق نفسه دعت الجبهة الشعبية إلى حلّ المجلس الوطني التأسيسي، وتشكيل هيئة تتولى استكمال صوغ الدستور، عادةً المجلس التأسيسي فاقداً لشرعنته بعد أن "استبدَّت به حركة النهضة وحلفاؤها، وحدَّت به عن مهماته الأصلية، وحوَّلته إلى وَكْر للتأمر على مكاسب الشعب"، على حد قولها^(٢٤). كما طالبت بـ"تشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات برنامج مستعجل لحل الأزمة تشرف على الانتخابات القائمة"^(٢٥). وجرت محاولات حثيثة لاستنساخ المشهد المصري، فجرى الإعلان عن إحداث حركة تمرُّد التونسيَّة بتاريخ ٣ تموز / يوليو ٢٠١٣، المشابهة لحركة تمرُّد المصريَّة، وجرى أيضًا تأسيس جبهة إنقاذ تونسية

٢٩ انظر: "حركة نداء تونس تطالب بحل الحكومة الحالية"، الصباح، ٢٠١٣/٧/٥، على الرابط:

<http://www.turess.com/assabah/92045>

٢٠ انظر: "الجبهة الشعبية على خطى نداء تونس تدعو إلى إسقاط التأسيسي، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني"، تونس، أفريكان مانجر، ٢٠١٣/٧/٥، على الرابط:

http://www.africanmanager.com/site_ar/detail_article.php?art_id=18856

٢١ المرجع نفسه.

مواصلة الحوار الوطني برعاية المنظمات الأربع إطاراً للتفاوض لحل بقية المشكلات الخلافية^(٢٣).

وبعد زهاء شهرين ونصف من انطلاق الحوار الوطني (٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣) وما اعتبره من ثغرات وتجاذبات سياسية، أعلنت المركبة النقابية بزعامة حسين العبيسي، يوم السبت ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، عن اتفاق الرياعي الراعي للحوار وعدد من الأحزاب السياسية (٩ أحزاب من مجموع ١٨ حزباً حضرت الاجتماع) على اختيار مهدي جمعة (٥١ سنةً) رئيساً للحكومة الانتقالية المقبلة. ويُذكر أنَّ الرجل من التكنوقراط، وقد شغل خططاً وزيراً الصناعة في حكومة الترويكا الثانية بزعامة علي العريض.

عرأقيل في وجه التوافق

مع أهمية الخطوة التي قام بها الرياعي الراعي للحوار في الدفع نحو الانفراج السياسي بالبلاد والتقدم شوطاً كبيراً في حلحلة المسار الحكومي والالتفات إلى تشكيل فريق جديد يشرف على إدارة شؤون البلاد في المرحلة المقبلة، فإنَّ التوجه نحو الحكم الوفاق يواجه عدداً عراقيلاً، لعلَّ أهمُّها:

أجواء التشكيك وانعدام الثقة

من المعلوم أنَّ انتشار حالة اللذين، أو الإحساس بالخوف من الحاضر والمستقبل، حالة طبيعية مشهودة في دول الانتقال الديمقراطي^(٢٤)، وذلك بسبب ما يعتري أغلب المواطنين من خشية تدهور الوضع الاقتصادي وانفراط السلم الاجتماعي. لكنَّ أن يتحوَّل التشكيك إلى سلوك يومي ملازم لعدد من أعلام الطبقة السياسية، فإنَّ ذلك يشكل خطراً على مسارات الحكم التوافقي. فبدلاً من أن يكون الساسة في موقع من يبعث برسائل طمأنة إلى عموم المواطنين، نجدهم في بعض الأحيان ميالين إلى التخويف والتشكيك في كلِّ شيء، وهذا الأمر يورث في نفس المواطن حالةً من القلق وعدم الاستقرار نفسيًّا وذهنيًّا.

^{٢٣} انظر: "نص خارطة طريق الرياعي الراعي للحوار"، وكالة ترس للأنباء، ٢٠١٣/١٠/٥، على الرابط: <http://www.turess.com/binaa/26361>

^{٢٤} انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مسارات التحول الديمقراطي؛ تقرير موجز حول التجارب الدولية والدروس المستفادة، والطريق قدماً"، عام ٢٠١١، على الرابط: http://www.undp.org/content/dam/rbas/doc/DemGov/1110_Cairo%20Report%20WEB_Arabic.pdf

وهو ما جعل استبعاد المعارضة وحركة تمرد للمنظمات النقابية والحقوقية، وإقناعها بضرورة العصيان المدني، وتقويض النظام القائم بمختلف مؤسساته (المجلس التأسيسي، والحكومة، والرئاسة) أمراً غير ممكن.

- **ثالثها:** مراهنة حركة تمرد وعدد من أحزاب المعارضة على إمكانية استئمالة الجيش التونسي ورجال الأمن ليتحققوا برك المطالبين بإسقاط الترويكا لم يسلم لهم؛ ذلك أنَّ المؤسسة العسكرية في تونس لزمت الحياد، ونأتْ بنفسها عن التدخل في الشأن السياسي منذ العهد البورقيبي، على خلاف المؤسسة العسكرية في مصر التي ظلت قوَّةً فاعلةً في المشهد السياسي.

- **رابعها:** ما أدى إليه الانقلاب العسكري في مصر من سفك للدماء وقمع للحرّيات العامة والخاصة، وإقصاء للأخر، وتقسيم المجتمع، وإذكاء لأسباب الاستقطاب الثنائي بين داعين إلى حُكم الجيش ومعارضين له، زاد التونسيين ارتياحاً في عواقب التغيير بالقوَّة، ودفع بالفرقاء السياسيين نحو طاولة الحوار.

من التنازع إلى التوافق: التوجه نحو الحوار

تمكَّن الرياعي الراعي للحوار - يعني الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان - من تجميع الفاعلين السياسيين حول طاولة تفاوض واحدة، وانخرط الرياعي في إدارة مشاورات ماراطونية عسيرة بين واحد وعشرين حزباً تتوزَّع بين منتمين إلى الترويكا الحاكمة ومنتمين إلى المعارضة.

وتتضَّع خريطة الطريق التي اقترحها الرياعي الراعي للحوار الوطني يوم ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، والتي جرى توقيعها من جانب الأطراف السياسية المشاركة في الحوار يوم ٥ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣، على استكمال أعمال المجلس التأسيسي، واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وتركيزها في مدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً، وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد المواعيد الانتخابية بمدة لا تتجاوز أسبوعين، وتصديق الدستور خلال مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع بالاستعانة بلجنة خبراء، وتشكيل حكومة جديدة من الكفاءات المستقلة، على أن تلتزم الأطراف السياسية

والواقع أنَّ العجج التي يتمسَّك بها المعارضون على رئيس الحكومة الجديدة لا تسلم لأصحابها؛ لأنَّ الرجل تكنوقراطي، مستقلٌ، شغل خطَّته في حكومة الترويكا الثانية من دون أن يستظل بأيٍ يافطة حزبية. كما أنَّ الداعِء بعدم تمثيلية الحكومة المقبولة وعدم حصولها على الإجماع قول متهافت؛ لأنَّ الإجماع، في الديموقراطيات الحديثة، قريب إلى المحال أكثر منه إلى الإمكان، وفوز الحكومة الجديدة بتزكية المركزية النقابية والمنظَّمات الراعية للحوار يعطيها سنداً شعبياً ومدنياً لا يستهان به.

لُكْن الثابت أنَّ استمرار أجواء عدم الثقة بين الفرقاء السياسيين لن يخدم مطلب التوافق المأمول؛ وذلك راجع إلى تغليب بعضهم المصلحة الحزبية على المصلحة العامة.

العصبية الحزبية

الانتماء الحزبي حقٌ مشروع لكل مواطن في تونس بعد الثورة، وهو شكل من أشكال الانتقال من الأحادية إلى التعدُّدية، ومظهر من مظاهر تشيريك المواطن في الشأن العام، لكنَّ الإشكال متمثَّل بتحويل الانتماء الحزبي إلى دوغماً منغلقة تؤسِّس الذَّات عبر تقويض الآخر، والمتابع للمشهد السياسي في تونس في الزَّمن الانتقالي يتبنَّى أنَّ حالة الاستقطاب الثنائي بين أنصار الترويكا ومعارضيها قد بلغ أوجه في الفترة الأخيرة؛ إذ توزَّع النَّاس قسمين: قسم مناصر للاتفاق الحكومي مطلقاً، وقسم يدعو إلى تقويض ما أنتجه انتخابات ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ من مؤسسات سيادية (الحكومة، والرئاسة، والمجلس التأسيسي). فبدَا الانتقال من الشرعية الانتقائية إلى الشرعية التوافقية أمراً عسيراً؛ ذلك أنَّ التحوُّل من التحرُّب إلى البناء المشترك أمرٌ متعودُه الطبقة السياسية، والتعصُّب الحزبي انعكس على تفاعلات الحوار الوطني حتى أنَّ كلَّ حزب اصطَف خلف مرشح يراه ضامناً لملصحته، مواليًا له في الفترة الانتقالية، وتبدلت الأطراف السياسية الاتهامات لتعطيل الحوار الوطني^(٢٩).

وبلغ الأمر بناءً تونس والحزب الجمهوري حدَّ الانسحاب من الحوار لما تبيَّن أنَّ نتيجة التَّسابق على رئاسة الحكومة ستؤول إلى اختيار غير الشخصية التي يريد. وكاد منطق "لا أريككم إلا ما أرى"، المؤسِّس على مقوله "أَلَّا، ومن بعدي الطُّوفان"، يعصف بالحوار الوطني لولا قيام شبه توافق بين عدد من الأحزاب بشأن ترشيح مهدي جمعة لتولي

^{٢٩} انظر: خميس بن بريك، "التجاذبات تعزل الحوار بتونس"، الجزيرة، نت، ٢٠١٣/١٢/٦.

على الرابط:
<http://www.aljazeera.net/news/pages/476a2071-d9be-4be1-acd4-f26a1cffb8e4>

ما يزيد في عزوف الناس عموماً، والشباب خصوصاً، عن السياسة وصناعها^(٣٥).

وإنَّ من يتابع ردَّهات الحوار الوطني يلاحظ في غير عناء استحكام الإحساس المتبادل بعدم الثقة بين الفرقاء السياسيين؛ فقد دخلت النَّهضة الحوار وهي مسكونة بها جس الخوف^(٣٦) من أن تتحوَّل المعارضة من قوَّة احتجاج إلى قوَّة انقلاب على الشرعية الانتقائية القائمة، تأسياً بالتجربة المصرية، ودخل خصوم الترويكا الحوار وفي نفوسهم خوف من أن تطول الفترة الانتقالية وتستولي النَّهضة على مفاصل الدولة، وتوسل المجتمع على حدَّ تعبيرهم.

وعلى الرَّغم من أهميَّة هذه المخاوف ومشروعيتها النسبية، فإنَّ استمرارها والعمل على تعذيتها، بعد الاتفاق على تشكيل حكومة توافقية بزعامة شخصية وطنية مستقلة، يبقى أمراً غير صحيٍّ وغير خادِم لمطلب التَّوافق؛ ذلك أنَّ المرحلة تقضي بالتنازل بدل التنازب، والتعاون بدل التنافر.

وقد بدا جلياً أنَّ حملات التشكيل في الحكومة التوافقية الوليدة بدأت مبكِّراً^(٣٧)، فجرى الحكم عليها بالفشل قبل أن ترى النور، ونعتها آخرون بأنَّها نسخة ثالثة من الترويكا، بالنظر إلى أنَّ مهدي جمعة قد كان وزيراً في حكومة علي العريض. وبلغ الأمر ببعض المغالين حدَّ تجيش الناس ودعوتهم إلى النَّزول إلى الشارع ليحولوا دون ممارسة الحكومة الجديدة مهمتها^(٣٨). في حين انصرف شق آخر إلى الطعن في تمثيليتها، عاداً إياها غير مجسدة للإجماع الوطني.

^{٢٥} في عزوف قطاع كبير من التونسيين، وفي صادرتهم الشباب عن السياسة، ورد في دراسة ميدانية قام بها المرصد الوطني للشباب ومنتدى العلوم الاجتماعية شملت ٢٤٢٨ مستجيباً أنَّ حالة نسبة من اليأس تعترى تونس بسبب المناخ السياسي السائد. وكشفت الدراسة عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية؛ إذ لم تتجاوز نسبة انخراط الشباب في الأحزاب السياسية ٢٦٪. في حين ذهب ٦٥,١٪ من الشباب إلى أنَّ الثورة لم تحقق أهدافها، رغم أنها سُميت ثورة الشباب، انظر على الرابط:
<http://goo.gl/ZufVNM>

^{٢٦} في مخاوف النَّهضة على مستقبلها السياسي، انظر: Naim Ameur, "Tunisia: Ennahda's Uncertain Future", *Atlantic Council*, 18/9/2013, at:
<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/tunisia-ennahda-s-uncertain-future>

^{٢٧} في ردود المعارضة التونسية على ترشيح مهدي جمعة لرئاسة الحكومة الانتقالية الخامسة، انظر: "أحزاب تونسية معارضة تنقد اختيار مهدي جمعة رئيساً للحكومة"، راديو سوا، ٢٠١٣/١٢/٦، على الرابط:
<http://www.radiosawa.com/content/Tunisia-national-talk-politics-239198.html>

^{٢٨} انظر: المنذر بالجاج على: "الآن لم يبق لنا سوى اللجوء للشارع لإسقاط الحكومة لأنَّ النَّهضة لم تفهم بالمعنى"، بابنات، ٢٠١٣/١٢/١٥، على الرابط:
<http://www.babnet.net/rttdetail-76461.asp>

القرار التوجّه إلى تحويلها من حيز الحلم إلى حيز الواقع المعيش، وأهمّها ما يلي:

استكمال المسار التأسيسي والتحضير للانتخابات

- يتطلّع التونسيون في المرحلة المقبلة إلى أن تتجاوز الكتل السياسية الممثلة في المجلس التأسيسي خلافاتها بخصوص محتوى الدّستور، وأن تنتهي من صوغ بنوده بطريقة توافقية تضمن تصديق مدونة دستورية ديمقراطية تُولى الاعتبار الأول لحقوق الإنسان وسلطة القانون، وتُرسّي دعائم الدولة المدنية العادلة، وتضبط حدود السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتحدد صلاحياتها على نحوٍ يساهم في بناء مجتمع مؤسّسي، وإقامة دولة مواطنية يكون المواطن فيها فاعلاً في الشأن العام، مساهماً في اختيار ممثليه وحكامه؛ ذلك لأنَّ التأسيس الدّستوري مرحلة فارقة في الانتقال نحو الدّيمقراطية، والانقطاع عن عصر الدولة القامعة وحُكم الحزب الواحد.

- ويفترض في السياق نفسه التّعجّيل في صوغ قانون الانتخاب وتشكيل الهيئة المستقلة التي ستشرف عليها، وتحديد مواعيد الانتخابات الرئاسية والتشريعية تحديداً دقِيقاً؛ من أجل المساهمة في بث رسائل طمأنة إلى الرأي العام، والسامح بالتقدم خطواتٍ مهمّةٍ في مسار تجاوز المرحلة الانتقالية وبناء دولة القانون والمؤسّسات.

تشكيل حكومة كفاءات

من أوكد الخطوات في المرحلة المقبلة تكوين حكومة كفاءات مستقلة تكون على مسافة واحدة من جميع الفرقاء السياسيين، وتقديم رسائل طمأنة إلى جموع التونسيين، وإلى المستثمرين، وتنكّب على معالجة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني بتعقيداته المختلفة، وتساهم بسلوكها الحيادي في إزالة أسباب الاحتقان بين المتنازعين في السلطة، وتسمح بدخول البلاد في هدنة اجتماعية تقلل معها وقىرة الإضرابات والاعتصامات والفوبي الاحتجاجية المطلبية، ليتجه الجميع إلى ترتيب أوراق البيت الدّاخلي، والاتحاد في مواجهة الإرهاب، والسعى لتجاوز تحديات الأزمة الاقتصادية، والاستعداد لإجراء الانتخابات المقبلة في كنف النّزاهة والشفافية.

رئاسة الحكومة وتنزكية الرّباعي لذلك. وكان أخرى بالمحرّزين خلال هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس التفكير في مصلحة المجموعة الوطنية، بدلاً من التمترس خلف المسلمين الأيديولوجية والعوامل الحزبية؛ لأنَّ التعصّب ومقتضيات الحكم التّوافقي يتعارضان.

الثورة المضادة

عني بها مجموع القوى التي تسعى لتعطيل مسيرة التحوّل نحو الاجتماع الديمقرطي والدولة الجمهورية العادلة، وتحاول الشّد إلى الوراء، واسترجاع حقبة ما قبل الثورة على نحوٍ أو آخر، لأنّها ترى في التوجّه نحو الإصلاح تهديداً لمصلحتها، وإيداعاً بإمكان مساءلتها ومحاسبتها، ولذلك فهي تجذّب في تغذية الأزمات والهروب إلى الأمام. ومن أهمّ قوى الثورة المضادة التي يمكن أن تعطل الحكم الواقعي في المرحلة المقبلة:

أتباع النّظام السابق الساعين لإرباك المسار الانتقالي.

مافيات الفساد الإداري المنتشرة في مفاصل الوزارات الحيوية وهيأكل المحافظات والمؤسّسات السيادية.

عدد من الأحزاب التي فشلت في الاستحقاق الانتخابي في ٢٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١، ولم يأتِ الحوار الوطني بقيادة الرّباعي في كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣ بالشخصية التي رشّحتها لتولي منصب رئاسة الحكومة، وبدت محكومةً بالسلبية، ميالاً إلى تأييد الأزمة السياسية في تونس.

عدد من الأطراف التي تبذل جهدها في السعي للنجّ باتّحاد الشغل في حمأة الصراع السياسي، وتضغط لتجعله خادماً لطرف سياسي معين فتخرج به من رعاية الحوار إلى الوصاية عليه، وهو ما يتناقض ودوره الواقعي.

العصبيّات الجهوية والقبلية والدينية والأيديولوجية الساعية لتحويل معركة البناء في المرحلة الانتقالية إلى معركة صراع هوّيّاتي وتناحر داخلي، تقضيُّ أسباب التّوافق، وتهدمُ الوحدة الوطنية.

أولويات المرحلة المقبلة

تواجه الطّبقة السياسية عموماً، والحكومة الانتقالية السادسة في تونس ما بعد الثورة خصوصاً، عدّة صعوبات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تأتي على تفصيلها كلّها في هذه الورقة، ولكنّا نلتفت الانتباه إلى عدد من الاستحقاقات التي ينتظرها جلّ التونسيين، وإلى أنه أخرى بالفاعلين السياسيين وصناع

تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي

ورثت تونس عن عصر الدكتاتورية اقتصاداً هشاً، ولم تخرج من عُنق الرّجاجة في المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من تحسّن نِسب النمو، فإنّ الوضع المالي للبلاد لم يستقر، وترتيبها السيادي لم يتحسن على النحو المأمول، إضافةً إلى أنّ الكثير من انتظارات المواطن في الشغل، والتنمية الجهوية، والعدالة الاجتماعية، لم تتحقق بعد. وعلى الرغم من انخفاض نسبة البطالة من ١٧,٦% في المئة سنة ٢٠١٢ إلى ١٥,٧% في المئة مع موقّف السنة الحالية، فإنّ عدد العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا في تزايد.

يُضاف إلى ذلك تدهور المقدرة الشرائية للمواطن، وانحسار الطبقة الوسطى، والغلاء المنشط للأسعار. وقد يفسّر هذا الوضع الاقتصادي الصعب بحدودية الموارد الذاتية الوطنية، وعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية على الصعيدين المحلي والإقليمي، وخصوصاً في ليبيا التي تُعدُّ الشريك الاقتصادي العربي الأوّل لتونس. كما أنّ تصاعد وتيرة العنف والأعمال الإرهابية، وكثرة الإضرابات الاحتجاجية، وتزايد نسق المطلبية المجنحة، قد أثر سلبياً في الواقع الاقتصادي للبلاد.

لقد أشار تقرير البنك الدولي الصادر يوم ٢ كانون الأوّل / ديسمبر ٢٠١٣ إلى أنّ نسبة النمو الاقتصادي في تونس ستستقر عند ٢,٦% في المئة خلال سنة ٢٠١٣، بعد أن توقعت الحكومة تحقيق ٤,٥% بالمئة سابقاً. وبين التقرير أنّ النمو الاقتصادي في تونس بدأ يفقد نسقه بسبب انعدام الرؤية السياسية، والأحداث الأمنية التي أضررت بالسياحة التونسية وانعكست سلبياً على الاستثمار الأجنبي، إضافةً إلى استمرار النمو ضعيفاً ببلدان الاتحاد الأوروبي.^(٣)

والمطلوب من الفريق الحاكم، في الأيام المقبلة، اتخاذ إجراءات استعجالية لإعادة الاعتبار إلى الدينار التونسي وتحريك عجلة الاقتصاد، ويفترض في هذا الإطار الاستغلال الفوري بعدة ملفات، لعلّ أهمّها:

إعادة الثقة إلى المتدخّلين والمُستثمرين من الداخل والخارج، وتقليل الضغوط على ميزانية الدولة، واعتماد الحكومة التجارية الرشيدة ومكافحة الفساد، وتوسيع الشراكات الاقتصادية وتنويعها، وتحسين الدخل الفردي، وإحداث مواطن شغل تستوعب آلاف العاطلين من ذوي الشهادات العليا.

ومعلوم أنّ تحقيق هذه المطالب وغيرها رهين تفعيل الوفاق الوطني، وتتطاول الجهد لكسب معركة التنمية، ورهين دخول المنظمات النقابية

توسيع دائرة التوافق

لقد أتّضح أنّ تونس لا يمكن أن تحكم خلال المرحلة الانتقالية بمنطق الأغلبية والأقلية، وأنّ التوجّه نحو الحكم الوفاقي يمكن أن يكون قاطرة النّجاة الضامنة لاتفاق معظم التونسيين حول حكومة لا ترهن بأجندة حزبية معينة، بل تتوّجه نحو المصلحة العامة وخدمة المجموعة الوطنية.

ولقد كرّست تجربة الحوار الوطني سلوگاً سياسياً تفاعلياً يمكن أن يكون قاعدة لبناء أركان الدولة المقبلة. وقد أبدت حركة النّهضة والمحالفون معها قدرًا من المرونة والاستعداد للتنازل عن رئاسة الحكومة بطريقة سلسة، وحظي رئيس الوزراء الجديد بمقبولية مبدئية من جانب الرباعي الرّاعي للحوار بما يمثله من ثقل رمزي وبشري داخل المجتمع التونسي، كما حظي بتائيد من تسعة أحزاب من مجموع ١٨ حزباً شهدت الحوار التاريخي يوم ١٤ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣.

ومن المهم في المرحلة المقبلة توسيع دائرة التوافق لتشمل الأحزاب المعتبرة على مهدي جمعة، والعمل على تشكيلها هي وبقية الفرقاء السياسيين، وبقية مكونات المجتمع المدني، في إقامة دعائم الدولة الديمocratique الجديدة على أساس توافقي. وأولى الخطوات على ذلك الدرب استكمال صوغ المسار الحكومي والمسار التأسيسي الانتقال على أساس التّشاور والاحتکام إلى الرأي والرأي الآخر، وبلورة دستور وفّاق يحظى برضاء أكبر عدد من المواطنين.

استعادة هيبة الدولة ومكافحة الإرهاب

من المهم في المرحلة المقبلة إعادة الاعتبار إلى الدولة بما هي جهاز ضامن للحقوق وحارس للحرّيات والواجبات، فهي صمام الأمان في بناء المجتمع المدني، وإقرار السّلم الأهلي. وقيام الثورة لا يعني تفكّك الدولة وتراجع نفوذها في المجال العام، فذلك مؤذن بخراب العمران؛ لأنّ من حقّ الدولة ممارسة الردع الشّرعي بحسب ما يقتضيه القانون لفرض الأمن، ومكافحة الإرهاب، وحماية الممتلكات العامة والخاصة.

ومن المهم في هذا الإطار "إعادة بناء المؤسسة الأمنية وتأهيلها للتعامل مع المواطنين بطريقة حضارية من ناحية، وإعادة بناء الذهنية المواطنة الجماعية من ناحية أخرى؛ ل التعامل مع رجل الأمن بوصفه فاعلاً مدنياً، يضطلع بدور خدماتي، ويُسهر على ضمان الاستقرار الأمني ومكافحة غول الإرهاب الدّاهم الذي يهدّد السّلم الاجتماعي والوحدة الوطنية، ويحول دون تحقيق النّهضة الاقتصادية المرجوة".

سابقةً في تاريخ الإسلام السياسي^(٣٢)، وبرزت في موقع أول حزب تونسي يكرّس مبدأ التداول على السلطة، ويقبل بالشرعية الوفاقية بدليلاً من الشرعية الانتخابية.

حافظت المؤسسة العسكرية في تونس على لزوم الحياد إزاء الفرقاء السياسيين، وهو ما مثل ضمانةً أساسيةً لمشروع التحول السلمي نحو بناء الدولة الديمقرطية المأمولة والجمهورية الثانية المنشودة.

من المهم أن تتجاوز الأحزاب في تونس هاجس الانحياز إلى الدوغماء والانغلاق داخل الأيديولوجيا، وتتجه صوب الأفق الرحب للتعددية والوفاق.

من المهم الإشارة إلى أننا داخل المشهد التونسي بصدق متابعة تشكّل تدريجي لنموذج عربي في الديموقراطية^(٣٣) يُؤسّس على الفاعلية المواطنية، والتعددية الحزبية، والتداول السلمي على السلطة، ومن المهم في هذا الإطار تشريك الشباب في التغيير، والقيادة، وصنع القرار.

انْضَحَ من خلال التجربة الديموقراطية في تونس أنَّ التعليمية الديموقراطية مسار طويل تكتسيه الشعوب بطول الممارسة، وبتحول الوعي السياسي من متصرّ ذهني إلى متجر عملي خلاق؛ ذلك أنَّ "المواطنة تُمارس ولا يمكن التتفق بها نظرياً دون ممارستها [...]" فتحقيق الديموقراطية وبناؤها ونشرها في المجتمع بعد حقبة الاستبداد مهمّة نضالية تبقى مركيزةً حتى بعد إطاحة حُكم الاستبداد وهي تتمّ عبر المشاركة وليس الإقصاء^(٣٤).

³² David Pollock, First Islamist Party to Voluntarily Give Up Power: A New Tunisian Model?, *washingtoninstitute*, 17/12/2013, at:

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/first-islamist-party-to-voluntarily-give-up-power-a-new-tunisian-model>

³³ من الجدير بالذكر أنَّ ٧٩٪ من التونسيين يؤيدون الرأي القائل إنَّ النظام الديموقراطي، وإن كانت له مشكلاته، فإنه أفضل من غيره من الأنظمة، وذلك بحسب ما ورد في: مشروع قياس الرأي العام العربي، انظر: "المؤشر العربي ٢٠١٣/٢٠١٢"، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، الدوحة، حزيران / يونيو ٢٠١٣، ص ٨٣، على الرابط:

<http://www.dohainstitute.org/release/657dc82a-dfa2-4749-9e96-5afbf20913a>

³⁴ - عزمي بشارة، "الربيع العربي صرخة وجودية من أجل الحرية والكرامة"، حاوره عبد الله الطحاوي، مجلة الديموقراطية، العدد ٤٩، كانون الثاني / يناير ٢٠١٣، ص ٦٧.

في هذه اجتماعية تساعد الحكومة الوفاقية على رفع التحدّيات الاقتصادية والاجتماعية.

استنتاجات

يمكن أن نخلص من خلال ما سبق إلى إثبات النتائج التالية:

بعد ثلاث سنوات من الثورة أنَّ الحكومات الخمس المتعاقبة على تونس بعد ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١١ - ١٤ جانفي ٢٠١١، ونعني بها حكومتي محمد الغنوشي، وحكومة الباجي قائد السبسي، وحكومة الترويكا الأولى بقيادة حمادي الجبالي، والثانية بقيادة علي العريض، لم تنجح على اختلافها، وأنَّ الوضع الانتقالي موسوم بعدم الاستقرار، وبعدم تمكّن الحكومات المتتالية من تحقيق تطلعات قطاع كبير من التونسيين إلى التنمية والشغل والعدالة الاجتماعية؛ وهو ما ساهم في توسيع الواقع السياسي وتصاعد الاحتجاجات المطلبية.

كان لقوى المجتمع المدني من جمعيات حقوقية ونقابية وأحزاب سياسية ونخب مثقفة الدور الفاعل في فرض الرقابة على حكومة الترويكا وتكثيف العمل الاحتاجاجي السلمي؛ ما ساهم في تأمين تنازلها للسلس عن السلطة.

ظهر جلياً أنَّ إدارة تونس في المرحلة الانتقالية لا تلين بتحكيم منطق تسويد الأغلبية على الأقلية، بل تكون بتحكيم التوافق تأسيساً لشكل من أشكال الديموقراطية التشاركية البناءة.

إنَّ انخراط اتحاد الشغل في المعتك السياسي وسعيه لإحداث الوفاق بين المتنازعين في السلطة يظلّ، على الرغم من خروجه عن السياق النقابي، ذا دورٍ إيجابيٍّ ملحوظ في نزع فتيل الاحتقان الاجتماعي والدفع إلى الوفاق. لكنَّ إيجابية هذا الدور تبقى رهينة التزام النقابيين الحياد، وعدم انزلاقهم في مهوا التحرب والانتصار لفريق على حساب آخر.

أقدمت حركة النهضة ذات المرجعية الإسلامية على التنازل عن الحكم بطريقة سلسة، وذلك على الرغم مما تحظى به من حضور مهم في المجلس التأسيسي^(٣٥)، وقبلت بتسليم السلطة إلى حكومة كفاءات، مستجيبةً للحركة الاحتاجاجي المعارض لها. فدشنَت بذلك

³⁵ "Trois ans après la révolution, où en est la Tunisie?", *lemonde.fr*, 17/12/2013 , at:
<http://goo.gl/sL2CJa>